

## الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر ودورها في تحقيق التنمية:

### Algeria's economic reforms and their role in achieving development:

أ/ بوقصة إيمان

جامعة العربي التبسي

تبسة، الجزائر

[bouguessaimene1@gmail.com](mailto:bouguessaimene1@gmail.com)

#### ملخص:

لقد عانى الاقتصاد الوطني الجزائري من العديد من الأزمات، ولقد تعددت المبادرات، الداخلية و الخارجية، التي تسعى لحل إشكالية الإصلاحات الاقتصادية في العالم العربي، أين ستسهم المجموعة الدولية، في إيجاد الظروف المواتية لديناميكية أفضل لتحقيق التقدم الاقتصادي، وكون الجزائر يرتبط مصيرها ارتباطا وثيقا بمصير العالم العربي، تحرص على التذكير بهذه المعايير الرئيسية التي تتوقف على مراعاتها مصداقية كل مبادرة للشراكة الاقتصادية تجاه العالم العربي وقابليتها للتحقيق. لا بد من تبني إصلاحات اقتصادية ومؤسسية مع تزايد الانفتاح المالي و تحرير المعاملات المالية و كذا توسع انتقال رؤوس الأموال، إن الجزائر تعيد بناء نفسها على أسس جديدة منذ ما يناهز الخمسة عشرة عاما، و لقد قطعت أشواط هامة في إقامة ووسط نظام سياسي ديمقراطي و نظام اقتصاد السوق، إن التوجه نحو إحداث تحولات سياسية و اقتصادية واجتماعية لم يتزعزع بفعل العشرية السوداء التي تكبدها الشعب الجزائري، حيث استطاعت أن تضمن تحولات نمط تنظيم و سير الاقتصاد فيها.

**الكلمات المفتاحية:** الإصلاح الاقتصادي، مبدأ الإستقلالية، التخصص، التطوير الهيكلي، السوق الحر.

#### Abstract:

The Algerian national economy has suffered from many crises. There have been numerous initiatives, internal and external, which seek to solve the problem of economic reforms in the Arab world, where the international community will contribute to creating the conditions conducive to a better dynamic for economic progress and the fact that Algeria is inextricably linked to the fate of Algeria. The Arab world is keen to recall these key criteria, which depend on the credibility of each initiative Economic damage towards the Arab world and its ability to achieve. Economic and institutional reforms must be adopted as financial openness, liberalization of financial transactions and capital flows expand. Algeria has been rebuilding itself on new foundations for nearly 15 years and has made important strides in establishing and establishing a democratic political system. The system of market economy The trend towards political, economic and social transformation has not been shaken by the black decade of the Algerian people and the functioning of the economy in it.

**Key words:** economic reform, the principle of independence, privatization, structural development, free market.

## مقدمة:

يتمثل التحدي الأكبر في حل معضلة التبعية الخارجية و تنويع الاقتصاد، الذي ظل هشا إلى الآن أمام تقلبات سوق المحروقات الدولية وارتفاع أسعار المواد الأولية المستوردة، وذلك في أقرب الآجال تبني إصلاحات اقتصادية ومؤسسية مع تزايد الانفتاح المالي و تحرير المعاملات المالية و كذا توسع انتقال رؤوس الأموال ، برزت أهمية التمويل كأحد الموضوعات الأساسية في العلاقات الاقتصادية الدولية، حيث يعتبر التمويل الطاقة المحركة لجميع الوظائف والأعمال فبدونه تبقى جميع الخطط و المشاريع حبر على ورق من دون تنفيذ، أي أن نقص المصادر التمويلية يؤدي إلى تأخير المشروعات وضياع الفرص، وبالتالي انخفاض الإيرادات و تعطيل جزء كبير من الأموال مع دفع تكلفتها كل هذا وغيره أدى متخذي القرارات المالية البحث عن مصادر للأموال سواء كانت مصادر داخلية أو مصادر خارجية، وبذلك استقطب موضوع التمويل اهتمام العديد من الاقتصاديين لارتباطه الوثيق بجميع القطاعات الاقتصادية عموما والتجارة الخارجية خصوصا ، هذه الأخيرة التي أصبحت همزة وصل بين جميع الدول والركيزة الأساسية لكل اقتصاد وأداة فعالة لزيادة رصيد الدولة من العملة الصعبة، التي تساهم في النمو الاقتصادي

## الإشكالية: ما مدى فعالية الإصلاحات الاقتصادية التي تبنتها الجزائر؟

## وهل كان لهذه الإصلاحات الأثر المطلوب على الاقتصاد الوطني؟

أهمية الدراسة: موضوع الإصلاحات الاقتصادية من المواضيع الحساسة نظرا لارتباطه الوثيق والمباشر بحالة الاقتصاد الوطني، وما تشهده الجزائر اليوم من ظواهر سلبية تمس هذا الأخير، إن دل على شيء فإنه حتما يدل على سياسة منتهجة خاطئة وإما قاصرة، لذلك بات على رجال القانون من جهة والمهتمين بهذا المجال دراسته لمعرفة جوانب العقم والنقص في هذه السياسات وبالتالي محاولة تدارك الأمر والخروج بإصلاحات ذات نجاعة وأكثر مردودية.

أهداف الدراسة: يكمن الهدف من البحث بيان مدى أهمية الإصلاحات الاقتصادية وكونها ضرورية من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية، كما لا بد من القول بأنه كان المخرج أمام السلطات الجزائرية في تلك الفترة، هو العودة إلى الصندوق النقد الدولي والبنك العالمي لإبرام العقود وإعادة جدولة الديون التي كانت سابقا مرفوضا.

وأيا تمهد السياسات الإصلاحية المتمثلة في برنامج التثبيت والتكيف الهيكلي، المدعمة من قبل الصندوق الدولي والبنك العالمي، إلى استعادة التوازن المالي الداخلي والخارجي، وذلك للحد من التضخم وتحسين ميزان المدفوعات، ورفع القدرة التنافسية للاقتصاد، وبالتالي تحقيق النمو الاقتصادي.

المنهج المتبع: في دراسة هذا الموضوع إتبعنا المنهج الوصفي، وأيضا المنهج التحليلي في عرض تقييمي، لمختلف الإصلاحات الاقتصادية التي مر بها الاقتصاد الوطني.

سوف نحاول الإجابة عن هذه الإشكالية من خلال العناصر التالية:

المحور الأول: وضعية الاقتصاد الجزائري قبل الإصلاحات:

المحور الثاني: الاقتصاد الجزائري والإصلاحات:

## المحور الأول: وضعية الاقتصاد الجزائري قبل الإصلاحات:

مر الاقتصاد الجزائري بعدة مراحل منذ الاستقلال، حيث اتبعت الجزائر بعد استقلالها على سياسة اقتصادية اشتراكية، إذ هيمنت الدولة على كل المجالات الاقتصادية باستعمالها المؤسسات العمومية كأداة لتنفيذ سياستها كون المجتمع الجزائري مجتمعا زراعيا، قامت الدولة الجزائرية في تلك الفترة بإنشاء مزارع ضخمة بعد تأميمها.

وللقيام بذلك، اعتمدت الدولة الجزائرية على إيرادات ناجمة من قطاع المحروقات التي تميزت بانخفاض سعر البترول، خلال 1986/1989، اجتهدت السلطات الجزائرية في تحسين مستوى معيشة أفرادها، وتحقيق مكانة معتبرة للدولة الجزائرية ضمن دول العالم.

**1\_ التصحيح الهيكلي الأول 1967 - 1979:** اتصفت هذه المرحلة بقيام الدولة الجزائرية بعدة مخططات تنموية منها : المخطط الثلاثي 1967 - 1979 الذي يركز على الصناعة والأنشطة المرطبة بالمحروقات بالدرجة الأولى". هذه الأفضلية سمحت لتخصيص % 18.2 من إجمالي الإستثمارات لسنة 1967 مقابل % 13 سنة 1963 ، ولقطاع الزراعة % 12.5 سنة 1967 مقابل % 17.5 سنة 1963<sup>1</sup>.

**1\_1\_ المخطط الرباعي الأول (1970 - 1973)** قيام المؤسسات العمومية، والجماعات المحلية، والوزارات الوصية بتصوير المشاريع الاستثمارية واختيارها على أساس عدة معايير محددة من قبل سكرتارية الدولة للتخطيط. إن الهدف المرجو من ذلك المخطط، هو إنشاء صناعات قاعدية تكون بمثابة دعامة لإنشاء صناعات خفيفة فيما بعد. المخطط، هو إنشاء صناعات قاعدية تكون بمثابة دعامة لإنشاء صناعات خفيفة فيما بعد.

**1\_2\_ المخطط الرباعي الثاني ( 1977 - 1974 )** تكملة للمخطط السابق، حيث اتجهت الجهود في تمويل المشاريع الاقتصادية الضخمة، وخاصة الحديد، والمحروقات، ومواد البناء، والميكانيك، والكهرباء، والألكترونيك، وكذا الاهتمام بالقطاعات الغير اقتصادية، نتيجة ارتفاع إيرادات المحروقات. إن إعطاء الأولوية للصناعة الثقيلة بهدف إنتاج سلع إنتاجية لمختلف القطاعات، بغية تحقيق الاستقلال الاقتصادي في المدى الطويل".

كما أن هذه النتيجة يبرزها نصيب القطاع العام من الناتج الوطني الخام، حيث حقق % 65.42 سنة 1978 مقابل % 30.07 سنة 1969، وتتميز هذه المرحلة على العموم بالتخطيط التوجيهي للاستثمارات والتنظيم التساهمي، كانت المخططات السالفة تهدف إلى بناء الاقتصاد الوطني على أساس إنشاء شركات وطنية كبرى تحتكر السوق الوطنية، إلا أن هذا الأمر أدى إلى وجود ممارسات بيروقراطية، وزيادة مفرطة في عدد العمال، إضافة إلى عدم وجود توازن في حجم الاستثمارات.

**2\_ التصحيح الهيكلي الثاني: (1979-1987)** تتميز هذه المرحلة بقيام السلطات الجزائرية بعدة إجراءات تتمثل في: عملية التنازل عن ممتلكات العمومية من خلال صدور القانون 84-81 ثم القانون 87-19، المتعلق بإصلاح القطاع الفلاحي الذي من خلاله قسمت الأراضي الفلاحية إلى مزارع فردية ومستثمرات فلاحية جماعية، حيث كانت تهدف عملية إعادة تنظيم الأملاك الزراعية للدولة إلى تشجيع القطاع الذي كان مهمشا بالمقارنة بالقطاعات الأخرى. ومن أجل ضمان التسيير المحكم والفعال للمؤسسات العمومية، قامت السلطات الجزائرية بإعادة هيكلتها العضوية بمرسوم 242-80 في 04-1981 وطبقت في بداية 1980، حيث تم تقسيم 50 مؤسسة عمومية كبيرة الحجم إلى 300 مؤسسة جديدة واستمرت السلطات الجزائرية بعد ذلك إلى إعادة الهيكلة المالية ابتداء من سنة 1983 كتتويج مع النظام المالي والمصرفي، كما أن القيام بتلك الإجراءات، كانت ترمي في عمومها إلى التحلي التدريجي عن مفاهيم العهد القديم، والانفتاح التدريجي للسوق الوطنية، وإعطاء مكانة للقطاع الخاص في التنمية الاقتصادية.

— استهدفت الإصلاحات الاقتصادية في البداية المؤسسة العمومية، بغية تغير قانونها الأساسي، وتنظيمها، وكيفية العمل، وعلاقتها مع الدولة ومحيطها، أي كانت غايتها إزالة كل القيود لإرجاع مهمتها الأساسية الاقتصادي يفهم من ذلك، أن نية الإصلاحات هي جعل النظام أكثر فعالية ونجاعة، وهذا بإعطاء المؤسسات العمومية وظيفتها الأساسية<sup>2</sup>.

## المحور الثاني: الاقتصاد الجزائري والإصلاحات:

بدأت السلطات الجزائرية بالإصلاحات سنة 1988 بصورة محتشمة، حيث تم التصديق على جملة من القوانين كانت ترمي في مجملها كما اشرفنا باختصار سابقا إلى إصلاح مؤسسات الدولة التي أصبحت منذ تلك الفترة خاضعة للقانون التجاري. إن المنافع المتوقعة من تلك الإجراءات التصحيحية للاقتصاد الوطني لم تتحقق في مجملها كونها لم تؤخذ في إطارها الشمولي. وتبعاً لذلك، تدهورت الوضعية الاقتصادية متمثلة في:

— انخفاض إجمالي الناتج المحلي الحقيقي خارج المحروقات بنسبة % 1.5 في المتوسط خلال الفترة من 1986 إلى 1991.

— تأزم الوضعية المالية للمؤسسات العمومية نتيجة القوانين المفروضة على الأسعار، وتسريح العمال مما أدى إلى انسياب المهارات والكفاءات إلى القطاعات تحدف السياسات الإصلاحية المتمثلة في برنامج التثبيت والتكثيف الهيكلي، المدعومة من قبل الصندوق الدولي والبنك العالمي، إلى استعادة التوازن المالي الداخلي والخارجي، وذلك للحد من التضخم وتحسين ميزان المدفوعات، ورفع القدرة التنافسية للاقتصاد، وبالتالي تحقيق النمو الاقتصادي.

1- أهداف الإصلاحات الاقتصادية<sup>3</sup>:

— تحدف السياسات الإصلاحية المتمثلة في برنامج التثبيت والتكثيف الهيكلي، المدعومة من قبل الصندوق الدولي والبنك العالمي، إلى استعادة التوازن المالي الداخلي والخارجي، وذلك للحد من التضخم وتحسين ميزان المدفوعات، ورفع القدرة التنافسية للاقتصاد، وبالتالي تحقيق النمو الاقتصادي. يعرف برنامج التثبيت والتكثيف الهيكلي بأنه جملة من الإجراءات والترتيبات التصحيحية، الواجب إدخالها على الاقتصاديات التي تعاني من أزمات هيكلية.

— إن الهدف الأساسي من تلك العملية هو إزالة أو التقليل من تلك التحديات الداخلية أو الخارجية بغية تحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي. إن دخول الجزائر في هذا المشروع الطموح كان المقصود منه إحداث تغيرات جذرية في المنظومة الاقتصادية.

— يعرف برنامج التثبيت والتكثيف الهيكلي بأنه جملة من الإجراءات والترتيبات التصحيحية، الواجب إدخالها على الاقتصاديات التي تعاني من أزمات هيكلية. إن الهدف الأساسي من تلك العملية هو إزالة أو التقليل من تلك التحديات الداخلية أو الخارجية بغية تحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي.

— إن دخول الجزائر في هذا المشروع الطموح كان المقصود منه إحداث تغيرات جذرية في المنظومة الاقتصادية، الإجراءات التي ترمي إلى تحقيق توزيع عقلائي للموارد وإزالة تشوهات الأسعار من أهمها ما يلي:

— الإصلاح الهيكلي: يشمل على مجموعة من الإجراءات التي يرى الصندوق بأنها ترمي إلى تحقيق توزيع عقلائي للموارد وإزالة تشوهات الأسعار تتمثل أهم التوصيات في هذا المجال في:

— ترشيد القطاع العام وتحجيمه وهي دعوة إلى الخصوصية.

— تطبيق الأسعار الحقيقية.

— تشجيع الاستثمار الوطني والأجنبي.

— يتمثل الهدف من هذه الإصلاحات في تعزيز الحوار هذا، من أجل التوصل إلى عقد اقتصادي و اجتماعي على المدى المتوسط يوطد شراكة حقيقية بين الحكومة و الحركة النقابية والمستخدمين و الدولة متماسكة، كذلك بتشجيع التطور النوعي للحركة الجموعية، خصوصا، من خلال تشجيع تنظيمها على الصعيد الوطني و تعزيز قدراتها من أجل مساهمة أكبر في الجوانب الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية من حياة الأمة<sup>4</sup>.

– ويتمثل أحد الأهداف المركزية الإستراتيجية للإصلاحات في تنويع قاعدة الإنتاج الصناعي والزراعي والخدماتي، بغية التقليل تدريجيا من التبعية إزاء المحروقات، التي لا تزال مفرطة، يجب التغلب عليها وتجاوزها من أجل شراكة مكيفة.

**2\_ صور الإصلاحات الاقتصادية<sup>5</sup>:** تتمثل أهم صور الإصلاحات الاقتصادية التي تبنتها الجزائر في:

**1\_2\_ السياسة النقدية:** تهدف السياسة النقدية إلى التأثير في عروض النقود لإيجاد التوسع أو الانكماش في حجم القوة الشرائية للمجتمع، والهدف من زيادة القوة الشرائية هو تنشيط الطلب والاستثمار وزيادة الإنتاج وتخفيض البطالة، وبالعكس يؤدي تخفيض القوة الشرائية إلى الحد من التوسع في الإنتاج الأدوات التي أقرها الصندوق الدولي تتمثل فيما يلي:

– رفع أسعار الفائدة.

– تحديد السقوف الائتمانية الخاصة بالائتمان المحلي.

– التحكم في الإصدار النقدي وترشيده.

**2\_2\_ السياسة المالية:** المقصود بالسياسة المالية هو تحقيق أهداف معينة عن طريق الميزانية، ومنه كان الهدف الرئيسي حسب النظرية الكلاسيكية، يتمثل في ضمان التوازن بين الإيرادات والنفقات للمحافظة على الأمن والدفاع. وبعد الأزمة الاقتصادية التي مر بها الاقتصاد العالمي آنذاك، وبروز النظام الاشتراكي أصبحت السياسة المالية تلعب دورا أكثر مما كانت عليه وتهدف إلى الحد من عجز الميزانية العامة للدولة، وذلك عن طريق عدة أدوات منها:

– تحسين النظام الضريبي وذلك بالتنوع في الضرائب المباشرة وخاصة الضرائب على المشتريات سواء للحد من الطلب أو زيادته.

– رفع أسعار المنتجات والخدمات، وإزالة الدعم عن أسعار السلع.

– رفع الحواجز الجمركية على المنتجات (الوطنية والأجنبية) بغية رفع من القدرات التنافسية للمؤسسات الاقتصادية.

**3\_2\_ السياسة التجارية وإدارة المديونية:** تشمل كل الإجراءات التي ترمي إلى تشجيع الصادرات والتقليل من الواردات، ومن ثم تؤمن المزيد من الأرصدة الأجنبية لتغطية خدمات المديونية، وأهم هذه الإجراءات هي:

– تحرير التجارة الخارجية.

– ترشيد قطاع التعريف الجمركية.

– تحسين شروط الاقتراض الخارجي وتسهيل تدفق الموارد الميسرة.

– تطبيق مختلف الإجراءات التي من شأنها أن تؤدي إلى استرداد الديون.

– إلغاء الرقابة على الصرف الأجنبي.

**3- دور الإصلاحات في عملية التنمية<sup>6</sup>:**

صحيح أن الإصلاحات جاءت في الجزائر متأخرة وتم الشروع في معظمها خلال فترة التعديل الهيكلي الأليم التي رافقها تحرير الأسعار، الذي أصبح اليوم تحريرا كليا أو يكاد، وإغلاق المؤسسات العمومية (أكثر من 400) وتسريح لا مناص منه للعمال (أكثر من 400.000 بين 1995 و 1997).

لكن هذه التجربة الصعبة لم تنقص شيئا من إرادة الجزائر في تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية بحذاقها، وهو الأمر الذي تجسد بإبرام اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي الذي من المقرر أن يفضي إلى قيام منطقة تبادل حر، ويتواصل بالتفاوض الحازم حول الإنضمام إلى منظمة التجارة العالمية الذي تنتظر الجزائر بشأنه مساندة شركائها.

\_\_ تقوم الجزائر، على المستوى الداخلي، بالتغييرات و التعديلات اللازمة، وهكذا، فإن مراجعة القوانين، قصد تكييفها مع اقتصاد السوق، قد بلغت مرحلتها النهائية أو تكاد، وهكذا، تم، كذلك، فتح المجال أمام الشراكة والاستثمار الخاص محليا كان أم أجنبيا، وتقديم التشجيع لهما، وقد تم جني بواكير ثمارهما<sup>7</sup>.

\_\_ كما أن الجزائر من منطلق وعيها بأن الإصلاح الاقتصادي لا بد أن يمر حتما بمرحلة انتقالية، ترافق انفتاحها بمجهود عمومي لدعم التنمية والنمو، المجهود المتوخى منه أن يفسح أكثر فأكثر مكانا للرأسمال الخاص.

وهكذا، فقد شهدت السنوات الخمس الماضية تقديم إسهام عمومي للاستثمار يقدر بقرابة 30 مليار دولار، وسيتواصل هذا المجهود على امتداد السنوات الخمس القادمة، الأمر الذي سيشجع سوقا مغرية للاستثمار الخاص، المحلي والأجنبي على حد سواء.

\_\_ اعتمادا على سياسة التصنيع كأساس لتحقيق النمو الاقتصادي، وجعل وسائل الإنتاج ملكية عامة.

\_\_ الاهتمام بالسوق الوطنية أولا، والإنضمام إلى السوق العالمية كهدف أخير.

\_\_ نعتبر أن الجزائر شهدت مرحلتين أساسيتين لتحقيق التنمية الاقتصادية<sup>8</sup>:

● مرحلة القرار المستقل التي تمتد من 1962 إلى 1993 والتي تميزت بارتفاع إيرادات المحروقات وخاصة البترول خلال 1973-1979-1981.

● مرحلة القرار الغير المستقل إبتداءا من سنة 1993 نظرا للوضعية العامة للدولة الجزائرية منها ثقل المديونية الخارجية، الأمر الذي دفعها إلى تبني إعادة الجدولة، وتبني الإصلاحات الاقتصادية التي فرضها كل من الصندوق الدولي والبنك العالمي.

\_\_ يتبين إن الإصلاح هذا يهدف، في حقيقة الأمر، إلى إرساء الدولة الجزائرية على أسس جديدة حقا، استجابة للمقتضيات الجديدة الناتجة عن التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تشهدها الجزائر، وتطوير الشراكة بين الدولة و القطاع الخاص والمجتمع المدني .

\_\_ لقد تبنت الجزائر طرعا تمويا يعطي الصدارة للإنسان بصفته فاعلا ومستفيدا، وعكفت على ترقية أوسع مشاركة ممكنة، من مرحلة التصور إلى مرحلة التنفيذ، لقد سمحت أطر الحوار الثنائي بين الحكومة والحركة النقابية، والثلاثي، الذي يشرك كذلك أرباب العمل، بإقامة سنة تشاور محمودة بشأن التسيير الاقتصادي والاجتماعي للبلاد.

\_\_ كما تحرص الدولة على تحفيز تطوير الأطر الملائمة للتشاور والتنسيق على المستوى المحلي تعميق الإصلاحات الاقتصادية و المالية، لقد سمحت السياسة الاقتصادية و المالية الجريئة التي انتهجتها الجزائر خلال السنوات الأخيرة بشكل متواصل، بإدخال الصرامة والإنسجام على اختيارات تخصيص الموارد العمومية و إدارتها، كما سمحت بتطوير أدوات تحفيز المبادرة الخاصة ومرافقتها، بما فيها مبادرة الشباب ضمن منظور التشجيع على بروز طبقة جديدة من المقاولين.

\_\_ إن مواصلة الإصلاحات ستتركز، من الآن فصاعدا على عصرنة القطاع المالي و المصرفي، حتى يضطلع بدوره كاملا في تمويل الاقتصاد، و على الآلية المتنامية لتسيير المال العام و سياسة نشطة لإدارة المديونية وتطوير القطاع الخاص و تكثيف مسار فتح مؤسسات القطاع العام على الشراكة و الخصخصة.

\_\_ إن نجاح مسار شامل للإصلاحات مثل المسار الذي باشرته الجزائر، مرهون برفع الإكراهات المتعددة، الذاتية منها مثل ضعف القدرات، والخارجية منها مثل الإفراط في تقييم الخطر المتوجس منه في الجزائر. وهناك قيد آخر، متميز وليس بالهين، يتصل بالمخلفات المعتبرة التي خلقتها عشرية من الإرهاب والتي ما زالت تؤثر في المتغيرات الميزانية وفي الموارد البشرية لمسارنا من أجل النمو والتنمية<sup>9</sup>.

### النتائج والتوصيات

من خلال العرض السابق نخلص إلى نتيجة مفادها أن الإصلاحات الاقتصادية لامناص عنها ولا بديل عند تنفيذها ضمن سياسات داعمة مثل استراتيجيه النمو ذات التوجه التصديري التي يقودها القطاع الخاص، وبالتالي دعم الاقتصاد الوطني وتطويره.

### النتائج:

- \_\_ الاقتصاد الجزائري ليس له القدرة علي التوظيف قليل الاستيعاب، على الرغم من أن الاقتصاد عرف عودة النمو إلا أن القطاعات الرئيسية عرفت الانكماش، ونظرا لاعتبار النفط في الاقتصاد الجزائري يجعل الميزانية خاضعة لتقلبات الأسعار و اعتباره دائما المصدر الوحيد لتقليل التوترات والذي لاغني عنه لحل تناقضات وأزمات الاقتصاد.
- \_\_ إذا استمرت هذه الوضعية المقلقة، ستضطر الدولة إلى استهلاك صندوق ضبط الإيرادات في تمويل الدعم ومشاريع الاستثمار، وتغطية عجز الخزينة في النهاية.
- \_\_ إن النمو الديموغرافي و التناقص المطرد و الحتمي لمواردنا المالية الخارجية المتأتية بصورة تكاد تكون كاملة من صادرات المحروقات، تضع بلادنا أمام حتمية لا مفر منها، لتنظيم نفسحتي<sup>10</sup> تقلص تدريجيا من اعتمادها على تلك الموارد الطبيعية، وتعتمد أكثر فأكثر على موارد العمل والإبداع، من قبل سكانها من أجل ضمان استمرار التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- \_\_ تتطلب هذه الضرورة تطبيق سياسات مضممة<sup>11</sup> تقوم على الأولويات التالية:
- \_\_ تنمية الإنتاج الوطني للسلع والخدمات لتعويض الاستيراد، وخاصة يكل<sup>12</sup> ما يتعلق بأمننا الغذائي.
- \_\_ توفير شروط التنمية المكثفة للاستثمار، ولإنشاء المؤسسات، بفتح جميع قطاعات النشاط أمام القدرات الوطنية، الخاصة والعمومية، وبتحرير المبادرات مكل<sup>13</sup> القيود التنظيمية والبيروقراطية.
- \_\_ توفير الشروط التي تمكن<sup>14</sup> حضيرتنا الصناعية من تعزيز قدراتها التنافسية و تجعلها تواجه رهانات العولمة.
- \_\_ ضمان حماية ناجعة للصناعات الفتية.
- \_\_ تحفيز الصادرات خارج المحروقات بفعالية.
- \_\_ السهر على جعل نظامنا الجامعي و البحث و التكوين المهني أحسن أداء وابتكارا، من أجل رفع مستوى التأهيل، وتحسين تبليغ العلم و التسيير الداخلي للمعارف المتأتية من البحث التنموي.
- \_\_ إن سياسة تقوم على هذه الأولويات تعني بالضرورة أن المؤسسات هي التي تكون في قلب التنمية الاقتصادية الوطنية، وبالتالي محركا لتنويع الاقتصاد الوطني، و لاستحداث مناصب العمل و الحفاظ على نظامنا التضامني.
- \_\_ من الحيوي إذن أن يتم إعداد برنامج اقتصادي على هذه الأسس لمعالجة مجموع العوامل التي تكبح اليوم الابتكار و المبادرة في بلادنا.

\_\_ تبين أن هناك علاقة سببية في اتجاهين بين الإصلاحات وأداء النمو، أن الإصلاحات، الاقتصادية لامناص عنها ولا بديل عند تنفيذها ضمن سياسات داعمة مثل استراتيجيه النمو ذات التوجه التصديري التي يقودها القطاع الخاص، تمثل عنصر رئيسي في إمكانية النمو رغم الآثار السلبية قصيرة الأجل، وأنها ستؤدي إلي نمو في المدى الطويل، غير أن معارضي هذه البرامج يرون أن



وصفتها غير متطابقة من الناحية النظرية وتؤدي في نهاية الأمر إلى اندماج سلبي للبلدان كمستهلكين وليس كمنتجين، تتوقف هذه العلاقة على عوامل كثيرة داخلية وخارجية) الحالة الاقتصادية والمالية، استجابة السياسات الاقتصادية، التأييد الشعبي المناسب.

#### التوصيات:

— الإصلاحات رغم أهميتها تبدو غير ملائمة وضارة بالنمو على المدى القصير، تكلفة الإصلاحات، محدودية النتائج، انكماش القطاعات، تدهور الجوانب الاجتماعية وتعتبر محفزة للنمو في المدى الطويل.

— رغم تنفيذ الإصلاحات المتفككة مع إجماع واشنطن إلا أن المنافع التنموية لم تتحقق في الوقت الذي ما تزال هذه البلدان تعاني من الصعوبات وأصبحت الإصلاحات صعبة ومكلفة.

— أن الإصلاحات رغم أهميتها إلا أنها أدت إلى تعميق تبعيتها التقنية والتجارية زيادة إلى أن هذه الاختيارات أدت إلى منطوق تغليب المصالح القطرية على حساب الأهداف الكبرى للمنطقة مؤدية إلى وجود قطاعات تقوم بدور الوكيل للشركات الأجنبية.

— لا بد من البحث عن مقاربات جديدة لصياغة السياسات التنموية في الوقت الراهن، والسبب في ذلك يعود إلى النتائج التي أسفر عنها تطبيق نوعية معينة من السياسات التي تستند إلى إجماع واشنطن الذي جسد الليبرالية في برامج محددة للإصلاحات الاقتصادية، وأن العلاقة بين هذه الإصلاحات والنمو الاقتصادي تبدو تتوقف على عوامل كثيرة داخلية وخارجية كان لها دور كبير في إحداث النمو واستدامته نذكر منها الظروف الاقتصادية والمالية للبلد المعني بالإصلاحات، وقدرة السياسات الاقتصادية على توفير المزيج والتسلسل المناسب في إطار إجراءات الإصلاح.

#### الهوامش:

<sup>1</sup> عماري عمار، الإصلاحات الاقتصادية وأثارها على القطاع الصناعي في الجزائر، ملتقى دولي، 29/30 أكتوبر 2001، سطيف، ص 91، 106.

<sup>2</sup> كربالي بغداد، نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد الثامن، ص 05.

<sup>3</sup> أنظر، بوعتروس عبد الحق، سياسات الإصلاح الاقتصادي في الجزائر، الإنجازات والتحديات، الملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسة الاقتصادية وتعظيم مكاسب الاندماج في الحركة الاقتصادية العالمية، سطيف، 29-30 أكتوبر 2001، ص 107.

<sup>4</sup> أنظر أيضا، مجلة الاقتصاد والأعمال، عدد خاص، "الاقتصاد الجزائري في الاتجاه الصحيح، أبريل 2002، ص 15، 20.

<sup>5</sup> ناظم محمد الشمري، النقود والمصارف، مديرية درا الكتب للطباعة والنشر - جامعة الموصل، الموصل، 1993، ص 289.

<sup>6</sup> أنظر، الداوي الشيخ، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر وإشكالية البحث عن كفاءة المؤسسات العامة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية المجلد - 25 العدد الثاني 2009، ص 12، 24.

<sup>7</sup> وعلى سبيل المثال، شهدت السنوات الخمس المنصرمة إسهاما يقدر بأكثر من 6 ملايين دولار من الاستثمار الخاص المحلي و بما يربو عن 10 ملايين دولار كاستثمارات أجنبية مباشرة . و يمثل القطاع الخاص اليوم أكثر من 50% من حجم واردات البلاد وما يقارب 2/3 النمو خارج قطاع المحروقات.

<sup>8</sup> عبد العزيز شرابي، النتائج الأولية لبرامج التصحيح الهيكلي في البلدان المغربية، حوليات وحدة البحث إفريقيا والعالم العربي، جامعة منتوري قسنطينة، مجلد 11، سنة 1998، ص 75.

<sup>9</sup> وعلى سبيل المثال كذلك، فإن الانفتاح الواسع لاقتصادها على الخارج يعرض الجزائر إلى مخاطر حقيقية تتمثل في تهريب رؤوس الأموال عن طريق المصارف الخاصة أو عن طريق التهريب الجمركي، مما يتطلب تعاونا دوليا أنجح لدحر هذه الآفات، لا سيما وأن الآليات الدولية الملائمة موجودة ولا تنتظر إلا تفعيلها تفعيلا أكثر نجاعة.